

الوعد والممارسة:

تقييم المساعدات الإنسانية بأساليب قائمة على مشاركة المستفيدين منها

بقلم: تانيا كايير

ابتعدت فيما يبدو عن التركيز على المساءلة كهدف في حد ذاته، وهو الأمر الذي يهدد بتبديد الفرصة لتحقيق المساءلة تجاه المستويات الدنيا.

ومن المعروف أن أهداف الهيئات والمؤسسات عموماً تنتظم حول تعلم الدروس المستفادة والمساءلة؛ ففيما يتعلق بالدروس المستفادة من أي برنامج، يعد توقيت التقييم أمراً بالغ الأهمية، لأنه من الممكن إدخال تعديلات على البرنامج وهو لا يزال بعد في منتصفه؛ أما التقييم في نهاية البرنامج فلا يقدم إلا الدروس التي يمكن الاستفادة بها مستقبلاً. ومن نافلة القول أن ثمة علاقة بين نوعية المعلومات المتوخاة من وراء أي تقييم والسبل المستخدمة لجمعها؛ وقد لاحظت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أنه «إذا كان التركيز منصباً على تعلم الدروس، فإن ذلك يفتح المجال للاستخدام الموسع لأساليب المشاركة. أما إذا كان محور التركيز يدور حول المساءلة، فمعنى ذلك ضمناً تنظيم عملية التقييم بحيث تكون نتائجها مستقلة وجديرة بالاحترام»^٢. مثل هذه النظرة تنطوي على الارتباك المستشري بشأن نتائج البحوث القائمة على المشاركة، ويعكس الافتراض القائل بأن التقييم يجب أن يؤدي إلى التعرف على حقيقة واحدة لا ثاني لها.

من الناتج إلى التأثير

تميل عمليات التقييم التقليدية إلى استخدام لغة متخصصة تعتمد على بيان مدى نجاح القائمين بالتنفيذ في تحقيق الأهداف المحددة. ويشيع في تلك العمليات استخدام المنهج العلمي وتكليف فرق التقييم ببحث ناتج البرنامج في ضوء الموارد المخصصة له. وتستخدم لذلك الأساليب الكمية عموماً، وهي الطرق التي يفضلها المانحون والقطاعات الإدارية بالوكالات على أساس ما يُفترض من إمكانية الوثوق بها والتحقق من صحتها. وينم هذا المنهج عن رغبة في التثبيت من «الحقائق» الواقعة والوقوف على «الحقيقة» الموضوعية، ويوحى بإمكانية تحقيق ذلك فعلاً.

وقد شرعت بعض الجهات مؤخراً – مستعيرة معايير التقييم المستخدمة في دراسة التنمية – في التركيز

يتزايد اهتمام الجهات المانحة والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية باستخدام مناهج المشاركة والمناهج التي تسترشد بآراء المستفيدين من المساعدات في إجراء عمليات التقييم.

الإنسانية. فهناك منظمات مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تكاد تكون بحكم الضرورة منظمات مركزية وبيروقراطية، وذلك نتيجة للإطار السياسي والاقتصادي الذي تضطر للعمل من خلاله، بالإضافة إلى ثقافتها التنظيمية. وقد لاحظ أليستير هالام أن المساعدات الإنسانية تبقى في جوهرها عملية «تسير من أعلى إلى أدنى»، حيث يقول «إن الوكالات الإنسانية كثيراً ما تقصّر في استشارة أو إشراك السكان المتأثرين أو المستفيدين من عملها... وقد يكون هناك تفاوت كبير بين رؤية المنظمة لأدائها ورؤى السكان المتأثرين والمستفيدين»^١.

وقد ظلت أهداف عمليات تقييم المساعدات الإنسانية حتى الآن تتصل في الأعم الأغلب بالأولويات المؤسسية، دون مراعاة لاحتمال قيام المستفيدين من المساعدات بأي دور عدا تلقي مستويات أفضل من المساعدات، ودون حساب للفائدة التي قد تعود على جموع المستفيدين من عملية التقييم.

وقد جرت العادة أن تُفهم المساءلة على أنها مسؤولية تجاه المستويات العليا، أي المانحين

والأمناء وغيرهم من أصحاب الشأن في دول الشمال. أما ضرورة المساءلة تجاه المستويات الدنيا، أي نحو من يتلقون المساعدات، فلم تظهر إلا في السنوات الأخيرة، ولن يتضح ما إذا كان تحقيق هذه المساءلة ممكناً إلا بعد توجيه مزيد من الاهتمام لآراء المستفيدين من المساعدات في كل مرحلة من مراحل إدارة البرامج. بيد أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في تقريرها المعنون «التخطيط لعمليات التقييم المفيدة وتنظيمها» (١٩٩٨)، قد

تعتمد هذه المقالة على تحليل عدد من تقارير التقييم حديثة الصدور، وعلى التشاور مع من قاموا بالتقييم والعاملين بالوكالات المختلفة؛ وتوضح المقالة أنه رغم قيام منظمات كثيرة بإعداد مبادئ توجيهية لتقييم أفضل مستويات الممارسة، فإن استخدام تلك المبادئ لم يصبح شائعاً بعد. وترمي هذه المقالة إلى الإسهام في تحقيق هدف أوسع يتمثل في وضع توصيات لإجراء اختبارات ميدانية لمناهج التقييم الوثيقة الصلة بالواقع، والتي تسترشد حقاً بآراء المستفيدين من المساعدات الإنسانية.

إعادة النظر في أهداف التقييم

بناء على الدروس المستفادة من دراسات التنمية، بدأت المنظمات العاملة في مجال المساعدات الإنسانية تدرك أن تقييم التأثير الفعلي لعمليها أصدق من مجرد قياس ناتج العمل قياساً مادياً. وترتبط هذه الملاحظة بإدراكها أن إجراءات التقييم الحالية لا تقدم دائماً المعلومات المفيدة للممارسين، بل إن طرق إجراء التقييم قد تحدد سلفاً نوعية المعلومات التي يتم جمعها. ومؤدى ذلك أن ثمة شعوراً مطرداً بأن إدراج آراء المستفيدين من المعونات في عملية التقييم لا يمكن أن يتم – بل يجب ألا يتم – دون إعادة النظر عموماً في أهداف التقييم.

وإذا كان كثير من الدروس المستفادة من مشروعات التنمية تحمل دلالات بالنسبة للمناهج الإنسانية للتقييم، فمن الواضح أن هناك نقاط اختلاف يرتبط بعضها بالطرق التقليدية لتوصيل المساعدات

وإذا كان كثير من الدروس المستفادة من مشروعات التنمية تحمل دلالات بالنسبة للمناهج الإنسانية للتقييم، فمن الواضح أن هناك نقاط اختلاف يرتبط بعضها بالطرق التقليدية لتوصيل المساعدات

وإذا كان كثير من الدروس المستفادة من مشروعات التنمية تحمل دلالات بالنسبة للمناهج الإنسانية للتقييم، فمن الواضح أن هناك نقاط اختلاف يرتبط بعضها بالطرق التقليدية لتوصيل المساعدات

ضرورة المساءلة تجاه المستويات... لم تظهر إلا في السنوات الأخيرة

توصيات مفيدة للتحرك: المبادئ التوجيهية والكتيبات الإرشادية

تقر المبادئ التوجيهية والكتيبات الإرشادية الخاصة بالجهات المانحة والهيئات، والمتوفرة حالياً بشأن تنظيم عمليات تقييم المساعدات الإنسانية، بالحاجة إلى زيادة عمليات التقييم القائم على المشاركة أكثر مما كان يحدث في الماضي. وعلى غرار ذلك فإن مدونة السلوك الخاصة بحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن الإغاثة في ظروف الكوارث تنص على «إيجاد سبل لإشراك المستفيدين من البرامج في إدارة مساعدات الإغاثة». ويتبدى الالتزام بالمنهج الشاملة القائمة على المشاركة التي يشهدها ميدان التنمية منذ مطلع التسعينيات على الأقل في اعتراف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن «المقابلات التي تتم مع المستفيدين يمكن أن تكون مصدراً من أغنى مصادر المعلومات في عمليات تقييم المساعدات الإنسانية»^٤. وقد جاء في التقرير المعنون «تقديم وحدة التقييم وتحليل السياسات التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين» (١٩٩٩) أن المفوضية تتعهد «بأن تبذل الوحدة المذكورة جهوداً خاصة من أجل العمل في إطار التعاون مع شركائها الدوليين، وضمان أخذ آراء المستفيدين في الحسبان عند تحليل وتقديم أنشطة المفوضية».

وقد لاحظ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه «في

المحاولات المباشرة لقياس ناتج البرامج.

ويتطلب أي تقييم مفيد لبرامج المساعدات تحليل الاقتصاد السياسي والاجتماعي الذي يعيش فيه المتضررون من حالات الطوارئ المعقدة، والاستراتيجيات التي اتبعتها لمواجهة تلك الخطوب؛ فبدون بيانات مقدمة من المستفيدين ينتهي التقييم إلى نتائج عكسية. وإذا قبلنا بفكرة تقييم تأثير البرامج، فيجب عندئذ إشراك المستفيدين منه في عملية التقييم. لكن محاولات إشراك أصوات المستفيدين تبوء بالفشل عندما تتم في إطار لا يقبل بهذه الفكرة من الأساس. ويتساءل يوهان بوتيه العالم الأنثروبولوجي الذي يقوم بدور في عملية التقييم المشترك لمساعدات الطوارئ في رواندا:

«كيف عساي أن أجعلهم يتخلون عن تصوراتهم المسبقة وهي أنني سوف أطرح أسئلة (سياسية) بسيطة ومنمقة وأتلقى إجابات (سياسية) منمقة؟ إن التحدي المنهجي... لا يكمن في كيفية اختصار الطريق في عملية البحث (باستخدام أساليب التقييم القائم على المشاركة في البيئات الريفية مثلاً)، ولكن في كيفية صقل الأسئلة التي نطرحها في خضم الطوارئ السياسية المعقدة المشحونة... وهنا يجب أن تظل الاستراتيجية الأساسية هي ألا نضن على البحث بالوقت اللازم له مهما طال، وأن نعرف جيداً الأسئلة التي ينبغي أن نطرحها وكيف نطرحها»^٣.

على تقدير آثار البرامج، مما يوحي بمحور للتركيز أكثر اتساعاً وشمولاً من ذي قبل، ولعله يفسح المجال الأمثل للابتكار المنهجي، من قبيل زيادة إشراك المستفيدين وغيرهم في عمليات التقييم.

ويؤدي إشراك المستفيدين من المساعدات في البحوث إلى التعامل مع المخاوف التي تساور العاملين بالبرامج بشأن التقييم؛ فقد يخشون مثلاً أن تؤثر نتائج التقييم على عملهم أو على مستقبلهم الوظيفي مما يجعلهم يحجمون عن التخلي عن سيطرتهم على صنع القرار وعلى التقييم. ولذلك فعندما أدرجت بعض المنظمات أن مخاوف العاملين بها لها أساس من الواقع، من حيث أن التقييم يمكن أن يشوبه الميل إلى إصدار الأحكام، لجأت هذه المنظمات، مثل الفرع الهولندي لمنظمة «أطباء بلا حدود»، إلى القيام بمحاولات صريحة لإعادة توجيه التقييم بحيث يركز على التعلم أكثر من المساءلة الداخلية. ويوحى هذا المنحى بضرورة التزام الطاقم الميداني والقائمين بعملية التقييم بتحمل المسؤولية عن عملهم، وضرورة اقتران المساءلة بالشفافية.

إن الغرض من التقييم كما يفهمه القائمون على التنفيذ يؤثر على مدى دعوة المستفيدين إلى المشاركة. فالتقييم عملية سياسية يختلف معناها باختلاف القائمين بها؛ ولذلك فإن إشراك المستفيدين في تقييم برامج المعونات الإنسانية يعني ضمناً أن أهداف التقييم أوسع من مجرد

مخيم للنازحين داخلياً بالقرب من روهغري في رواندا



حالة التقييم القائم على المشاركة يتغير دور التقييم والغرض منه تغييراً ملحوظاً، لأن مثل هذا التقييم يركز على إجراء العملية بنفس قدر تركيزه على الناتج النهائي لها أي التقرير (إن لم يكن أكثر)... فكان العملية ذاتها هي المنتج... والغرض من التقييم ليس مجرد تلبية مطلب بيروقراطي، وإنما أيضاً تنمية قدرة أصحاب الشأن على تقييم الظروف المحيطة بهم واتخاذ الإجراءات المطلوبة^٥. إن التقييم القائم على المشاركة يتيح فرصة التعبير لمن فقدوا قنوات الاتصال المعتادة، ويشجع أفراد المجتمع المحلي على الإعراب عن آرائهم وجمع المعلومات وتحليل البيانات بأنفسهم، والتخطيط للأنشطة الرامية لتحسين أوضاعهم. وينطوي هذا النوع من التقييم على التسليم بأن المساهمين الأساسيين في المشروع



مويسيز ليتون، المدير الميداني في أوكسفام - بريطانيا، يتحدث إلى إحدى أعضاء مجموعة نسائية في لابلان، بوليفيا

توافر الوقت لإجراء المقابلات الشخصية؛ وقد يسهم ذلك بالفعل في مجمل الفعالية والاهتمام الذي يثيره التقرير المترتب على هذه الخطوات، ولكن بدون التوثيق السليم فإن المناهج الكيفية المستخدمة تبقى عرضة للنقد الشديد باعتبارها «غير علمية» أو «انطباعية» أو «ذاتية».

ففي دراسة أجريت عن عمليات التقييم تحت رعاية إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة، وُصفت الجهود التي يبذلها المقيمون لمقابلة أعضاء الجماعات المعنية بأنها جهود «غير كافية»^٧. ومما له دلالة في هذا الصدد أن اختصاصات تقرير التقييم الذي أعدته وحدة التقييم وتحليل السياسات التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول كوسوفو تدعو إلى حث اللاجئين

الحاليين واللاجئين السابقين على التعبير عن آرائهم، وعلى الرغم من ذلك فإن متن التقرير لا يتضمن سوى إشارة عابرة إلى بعض المقابلات مع اللاجئين، ولا يحوي أي وصف للأساليب المستخدمة لجمع المعلومات^٨. ومثال ذلك أيضاً أن تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن الأنشطة التأهيلية في منطقة البحيرات الكبرى جاء خالياً، فيما يبدو، من آراء المستفيدين ووجهات نظرهم، رغم أنه انتقد غياب مشاركة الجماعات السكانية المستفيدة في هذه الأنشطة^٩.

وبفحص تقارير المفوضية يتبين أن هناك قدراً من عدم الاتساق في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بمدى حث المستفيدين من المساعدات على التعبير عن آرائهم أو مدى الاكتراب بها؛ ويبدو أن اشتراك اللاجئين في دراسات المفوضية كان متوقفاً على عدد من المعايير المتغيرة، وعلى موضوع التقارير، وعلى رؤية فرق التقييم، وأمور أخرى تتعلق بإمكانية الاتصال بالمستفيدين ومسألة التوقيت. وينطبق نفس هذا الحكم على تقارير التقييم الصادرة مؤخراً عن برنامج الغذاء العالمي.

وفي بعض الأحيان تذكر التقارير آراء المستفيدين من برامج المساعدات دون إيضاح كيفية التعرف على هذه الآراء أو تحديد أصحابها. وعلى الرغم من أن إدراج آراء اللاجئين أمر مطلوب، فيجب توخي الحذر في التعامل مع أي بيانات أو تقارير عندما تكون الآراء غير مصنفة تصنيفاً متسقاً، والمصادر المحددة للمعلومات غير مذكورة؛ كما أن غياب المعلومات عن طبيعة المجموعات السكانية المعنية وبنيتها يؤثر على الأسلوب الذي تقرر به الجهات المانحة للمساعدات نوعية المساعدات المطلوبة،

القائمة على المشاركة سوف يتم استخدامها، وأن الوقت الإضافي المطلوب لذلك محسوب في الجدول الزمني اللازم للتنفيذ.

وهناك سؤال أساسي يتعلق بإمكانية إدراج آراء المستفيدين في تقييم البرامج التي أسقطتهم من الحساب أثناء مراحل التخطيط والتنفيذ والرصد؛ ففي هذه الحالة لن يكون هناك نقص في البيانات الأساسية أمام من يتولون عملية التقييم فحسب، وإنما يثير مثل هذا المنهج أيضاً تساؤلات حول مدى علم الجهات المانحة للمساعدات بأحوال المجموعات السكانية المعنية التي تعمل معها.

هل تبلغ الدعوة إلى المشاركة الأسماع؟

بمراجعة نحو ٢٥٠ تقريراً من تقارير التقييم المأخوذة من قاعدة بيانات «شبكة التعلم النشط المعنية بالمساءلة والأداء في مجال المساعدات الإنسانية» اتضح أن «قلة قليلة من تقارير التقييم هذه علقت على موضوعات التشاور، ولا يكاد يكون أي منها قائماً على المشاركة»^٦. ومن الواضح أن هناك هوة واسعة بين النظرية والتطبيق؛ فبينما تتحدث كل المنظمات غير الحكومية تقريباً عن أهمية المشاركة، يندر أن نجد دليلاً على وجود عنصر المشاركة في عمليات التقييم التي تجريها هذه المنظمات.

أما الأدلة المتوفرة على الاستخدام الفعلي للمناهج التي تسترشد بآراء المستفيدين فهي عموماً مجرد روايات أكثر منها بيانات مثبتة في وثائق الوكالات. فعندما يوجد قدر من التشاور غير الرسمي القائم على استغلال الفرص المتاحة، فعادة ما يأتي هذا التشاور من منطلق الاهتمام الشخصي، ويتوقف على

المستفيدين منه هم الأطراف الرئيسية الفاعلة في عملية التقييم، وليسوا مجرد موضوعات للتقييم؛ ولذلك فإن التعليمات التي تنطوي عليها المبادئ التوجيهية تنزع عموماً نحو التقدير والتقييم بوصفهما جانبيين في عملية متكاملة، الأمر الذي يرتبط بزيادة مشاركة المستفيدين وغيرهم من المساهمين الرئيسيين في تقييم كل من المناهج والمضمون الفعلي؛ وبذلك يعد عملية تفاوض ووساطة لا تقتصر على اعتبار المستفيدين مصدرراً للمعلومات، ولكن تمتد إلى تحديد أدوار جديدة تماماً لهم.

ومن المفيد للغاية تصور التقييم القائم على مشاركة المستفيدين باعتباره ضرباً من البحث الاجتماعي الذي يركز على موضوع محدد بعينه، بحيث لا يقتصر هدافه على تأكيد علاقات السبب والنتيجة، ولكن يشمل أيضاً فهم طبيعة الظروف التي تعيشها مختلف الأطراف الاجتماعية الفاعلة؛ وقد تكون مناهج البحث والتحليل الكمي، وربما الأنتروبولوجي أيضاً، أفضل الاستراتيجيات في هذا الصدد.

ثم إن هناك عدة قضايا عملية يجب أن تؤخذ في الاعتبار، فالتقييم لا يمكن أن يكون استشارياً أو قائماً على المشاركة ما لم يكن مخططاً وموثقاً؛ ذلك أن المحاولات التي يشوبها التردد أو تنقصها الشفافية الكاملة لا تساعد من يسعون إلى كسب المصداقية للاستراتيجية التي يتبعونها. ويجب أن يطلع جميع المساهمين الرئيسيين على نوعية التقييم الذي يجري التخطيط له؛ فالتخطيط المستند إلى مشاركة المستفيدين قد لا يغطي نفس الجوانب التي تغطيها عملية المراجعة والتدقيق لنفس البرنامج، ولا يجوز أن يكون موضع انتقاد بسبب ذلك. ومن الضروري أن تنص اختصاصات التقييم تحديداً على أن المناهج

يختلف الأمر إذا اختلف المستفيدون من حيث المبدأ مع ما تقوم به المنظمات، أو مع أسلوب عملها. فالمنظمات لها مصالح ثابتة وأولويات خاصة بها، وهي موافقة الجهات المانحة على البرامج والسيطرة المؤسسية والالتزام بالسياسات. ويبقى السؤال هو ما إذا كانت الجهات المانحة ترى من مصلحتها أن تعطي قدراً ما من السلطة للجموع المتلقية للمساعدات الإنسانية التي تعد من أضعف الجماعات في العالم.

تانيا كايزر تعمل حالياً مستشار بحوث غير متفرغ لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وعنوان بريدها الإلكتروني هو:

tan_kaiser@yahoo.co.uk

هذه المقالة جزء من بحث موسع بعنوان «مناهج تقييم البرامج الإنسانية القائمة على المشاركة وعلى آراء المستفيدين منها»، أعدته الباحثة بتكليف من المفوضية، وستقوم وحدة التقييم وتحليل السياسات التابعة للمفوضية بنشره قريباً على الموقع التالي:

www.unhcr.ch/evaluate/main.htm

وعند استشارة اللاجئين تشابهت إلى حد كبير آراؤهم حول الوكالات التي تقدم المساعدات؛ وكثيراً ما أشاروا إلى الصليب الأحمر عموماً إلى الهيئات التي تتكون منها حركة الصليب الأحمر الدولية ومن يعملون معها.

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨ اجتمعت «شبكة التعلم النشط المعنية بالمساءلة والأداء في مجال المساعدات الإنسانية» لبحث أسباب عدم استخدام الأساليب التي تسترشد بآراء المستفيدين من المساعدات استخداماً أشمل في أوساط هيئات الإغاثة الإنسانية، فلاحظ الاجتماع أن هذا المنهج يستنزف الوقت ويصعب تطبيقه في مواقف الصراع، ولا تطالب به الجهات المانحة التي يبقى شغلها الشاغل هو المسألة أمام المستويات العليا. ١١ كما طرحت تفسيرات أخرى لعدم استخدام هذه المناهج، منها أن الحكومات المضيفة كثيراً ما تأخذ موقفاً عدائياً إزاء هذه المناهج، وأن الأشخاص الذين يدلون بالمعلومات قد يتعرضون للخطر في مواقف التوتر أو الصراع السياسي، وأن جموع المستفيدين من المساعدات لا يمكن الوثوق بأنهم يعطون إجابات صادقة خوفاً من ضياع المساعدات من بين أيديهم، وأن الخبرة المنهجية غائبة، ولا توجد بيانات أساسية لقياس التغيير، بينما القيود على الحركة والانتقال تلغي احتمال إشراك المستفيدين في التقييم.

خاتمة

تحرص بعض الوكالات على تحسين أداؤها، ولذلك تهتم بالمنهج القائم على حقوق الإنسان والتعلم الاجتماعي وتطوير المناهج لتحقيق مزيد من المشاركة من جانب المستفيدين من المساعدات في عملية التقييم وغيرها من مراحل برامج المساعدات الإنسانية. ويتجلى

الاهتمام الكبير من جانب وكالات الإغاثة الإنسانية بمشاركة أصحاب الشأن، والمساءلة تجاه المستويات الدنيا في اتجاهها مؤخراً للتركيز على المعايير، مثلما جاء في مبادرات محددة من قبيل وضع مدونة قواعد السلوك للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية، و«مشروع الكرة الأرضية» («سفير»)، ومشروع مفوض المظالم المختص بالشؤون الإنسانية، وشبكة التعلم النشط المعنية بالمساءلة في مجال المساعدات الإنسانية. ١٢

والسؤال الذي يثور في هذا الصدد هو: هل يحدث دائماً أن ترغب الجهات التي تقدم المعونات في أن تتعرف حقاً على ما يدور في خلد المستفيدين منها؟ وهل هذه الجهات مستعدة للعمل على التغلب على القيود التي تحول دون سماع أصوات المستفيدين؟ من شبه المؤكد أن الجواب على هذه الأسئلة سوف يكون بالإيجاب، إذا كان المستفيدون راضين عن جهود الجهات المانحة؛ ولكن قد

وربما يكون سبباً في حدوث توتر كبير بين صفوف المستفيدين من المساعدات. ومن الشكاوى الشائعة في هذا الصدد أن الجهات المانحة تطالب بالمعلومات المتعلقة بهذه الأمور، في الوقت الذي يندر فيه أن تقدم الدعم المطلوب لجمعها.

وقد قامت بعض المنظمات غير الحكومية على سبيل الاحتياط بتعيين باحثين اجتماعيين لقضاء فترات طويلة في قلب الأحداث للتعرف على الجماعات السكانية التي يعملون معها؛ ومن الواضح أن هناك مزية في ربط عمليات التقييم القائمة على المشاركة بتعميق الفهم للظروف الاجتماعية والاقتصادية لجموع المستفيدين من المساعدات، وزيادة مشاركة المستفيدين طوال دورة المشروع. وقد أعد بعض هؤلاء القائمين بالتقييم بحثاً ناقشوا فيها المناهج والخبرات، وهذه الأبحاث مهما بلغت روعتها تبين أن كل حالة تعدُّ فريدة من نوعها، كما تبين صعوبة إسقاط الدروس المستفادة من برنامج ما بأي قدر من التفصيل على غيره من البرامج.

وفي الفصل المخصص لتقدير التأثير في تقرير منظمة أو كسفام الصادر عام ١٩٩٩، يناقش كريس روشيه المتطلبات المنهجية والأخلاقية المحددة اللازمة للتعامل مع مواقف الطوارئ، ويلاحظ أن القيود التي تفرضها السياسة والاقتصاد تعني عادةً أن الجماعات الرئيسية، وخصوصاً النساء وكبار السن والأطفال، لا يُشاركون في إعداد البرامج أو تنفيذها. ١٠

إن ندرة الإشارة إلى استقصاء آراء المستفيدين من المعونات أو التعبير عنها في الكتابات التي تتناول التقييم تجعل التعرف على آراء جموع المستفيدين من

المعونات غير المصنفين تصنيفاً متسقاً أمراً شبه مستحيل. والواقع أن القطاعات المختلفة من جموع المستفيدين لا تتعايش مع برامج المساعدات الطارئة أو تفهمها بطريقة واحدة في كل الأحوال، وهذا ما لا يظهر في تقييم تلك البرامج.

القيود المفروضة على المشاركة

تبين تجربة الفريق الذي أجرى التقييم المتميز للاستجابة الدولية لعمليات الإبادة الجماعية في رواندا مدى تعقيد القيود المفروضة على المشاركة؛ فقد أشار رئيس الفريق إلى صعوبة التحقيق في الأحداث لأن ذاكرة المستفيدين من برنامج المساعدات كانت عموماً مشوشة بحيث يتعذر عليهم حسن تقدير الأمور بمجرد استرجاعها في أذهانهم. كما كانت الوكالات التي خضعت لبرامجها للتقييم تعاني من قصور شديد في فهم البنية الاجتماعية لمجتمعات اللاجئين قبل فرارهم منها.

1 Alistair Hallam, 1998, *Evaluating Humanitarian Assistance Programmes in Complex Emergencies*, RRN Good Practice Review, Overseas Development Institute, London, 1998, p13.

2 Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), *Guidance for Evaluating Humanitarian Assistance in Complex Emergencies*, 1999, p17.

3 Jonathan Pottier 'In retrospect: beneficiary surveys in Rwandan refugee camps, 1995: reflections 1999', in Wageningen Disaster Studies, *Evaluating Humanitarian Aid: Politics, Perspectives and Practices*, Rural Development Sociology Group, Wageningen University, Netherlands, 1999, p124.

4 OECD 1999, p25.

5 United Nations Development Programme, *Who are the Question-Makers: a Participatory Evaluation Handbook*, 1997.

6 Apthorpe R and Atkinson P, 1999, *A Synthesis Study: Towards Shared Social Learning for Humanitarian Programmes*, ALNAP 1999, p8.

7 Borton J and Macrae J, *DFID Evaluation Report Dec 1997 EV:EV 613 Evaluation Synthesis of Emergency Aid*, ODI, 1997, p2.

8 *The Kosovo refugee crisis: An Independent Evaluation of UNHCR's emergency preparedness and response*, UNHCR, EPU/2000/001.

9 *Review of UNHCR's rehabilitation activities in the Great Lakes IES EVAL/01/99*, UNHCR 1999.

10 Roche C, *Impact Assessment for Development Agencies: Learning to Value Change*, Oxfam, 1999, p181.

11 ALNAP 1998, Record of October Meeting, ODI London. (www.oneworld.org/odi/alnap)

12 See www.afrc.org/pubs/code; www.sphereproject.org (see also Publications section in this FMR); www.oneworld.org/ombudsmen; www.oneworld.org/odi/alnap/index.html.